نشرة الشؤون الإنسانية
الأرض الفلسطينية المحتلة
أيار/مايو 2016

OCHA

الدكيكة، جنوب الخليل
صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

محتويات التقرير

خطر الترحيل القسري 2
استئناف استيراد الأسمنت للقطاع الخاص في غزة 5
نقص التمويل يعيق الاستجابة الإنسانية 6
فريق المأوى يستهدف 200,000 شخصا في عام 2016 7
انخفاض معدل الموافقة على التصاريح للموظفين المحليين العاملين في المنظمات الدولية لمغادرة/ دخول غزة 8
باختصار 9

القضايا الرئيسية

- تجمّع بدوي في منطقة الخليل يواجه خطر الترحيل القسري المتزايد.
- استئناف استيراد الأسمنت للقطاع الخاص في غزة بعد وقف استمر 45 يوما.
- انخفض معدل الموافقة على تصاريح الدخول والخروج من قطاع غزة وإليه للموظفين المحليين العاملين في المنظمات الدولية بشكل كبير في عام 2016.

نظرة عامة

منسق الأمم المتحدة الخاص -هناك احتياجات أخرى لا بد من تلبيتها لمنع تصعيد آخر في غزة

تباطأ معدل عمليات الهدم في أنحاء الضفة الغربية في أيار/مايو، في أعقاب زيادة حادة في الأشهر الأربعة السابقة. بالرغم من ذلك، تجاوز عدد المباني الفلسطينية التي دمرت منذ بداية عام 2016 الأرقام لعام 2015 كله (595 مقابل 547). مشيرا إلى أرقام هذا العام التي لم يسبق لها مثيل، نوّه منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، في إيجاز قدمه أمام مجلس الأمن، إلى أنه «بالرغم من أن الكثير من المباني التي هدمت ليست سكنية، فقد أثرت خسارة آبار المياه، وألواح الطاقة الشمسية وحظائر الماشية على سبل كسب العيش لأكثر من 2,500 شخص». وفي جميع أنحاء الضفة الغربية، تولد عمليات الهدم بيئة قسرية تؤدي إلى تفاقم خطر الترحيل القسري لتجمّعات فلسطينية ضعيفة في الأصل.

تحدث الغالبية العظمى من عمليات الهدم في المنطقة (ج)، حيث أن نظام تنظيم البناء الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية يجعل من المستحيل تقريبا على الفلسطينيين الحصول على رخص البناء المطلوبة التي تصدرها إسرائيل. ومن بين التجمّعات الضعيفة على وجه الخصوص في محافظة نابلس، خربة تانا، التي واجهت في نيسان/أبريل الموجة الرابعة من عمليات الهدم حتى الآن هذا العام. ويتعرّض تجمّع الدكيكة، وهو تجمّع بدوي في جنوب الخليل ترد لمحة عنه في عدد هذا الشهر من النشرة، لخطر الترحيل القسري المتزايد عقب إعلان السلطات الإسرائيلية نيتها «نقل موقع» هذا التجمّع.

وأدت تطورات نيسان/أبريل إلى انهيار الوضع الإنساني في غزة. فقد أغلقت محطة توليد الطاقة في غزة في 8 نيسان/أبريل بعد استهلاك احتياطاتها من الوقود بالكامل، وأدى ذلك إلى انقطاعات في التيار الكهربائي لفترات أطول وإعاقة تقديم الخدمات والحدّ من النشاط الاقتصادي المحدود أصلا. وضعفت القدرة التشغيلية لمحطة توليد الطاقة في غزة بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية بفعل عوامل متعددة، بما في ذلك الخلاف الطويل الأمد بين السلطات الفلسطينية في غزة ورام اللّه بشأن ضرائب الوقود المستخدم لتشغيل المحطة. وأتاحت الاتفاقية المؤقتة، التي تم التوصل إليها في نهاية نيسان/أبريل، العودة الى الجدول الزمني السابق لانقطاع الكهرباء لمدة اثني عشرة ساعة بالتناوب عند منتصف أيار/مايو.

واستأنفت السلطات الإسرائيلية في 23 أيار/مايو السماح باستيراد الأسمنت للقطاع الخاص في غزة، والذي تم وقفه في 3 نيسان/أبريل، بعد تحويل الأسمنت عن المستفيدين الشرعيين المستهدفين. وتم التوصل إلى حلّ لهذا الوضع بعد 45 يوما

Scan it!
with QR reader App

أبرز الأرقام في نيسان/أبريل 2016

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	3
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	286
اسرائيليون قتلوا (في الصراع المباشر)	0
اسرائيليون أصيبوا (في الصراع المباشر)	21
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	97
مهجرون في الضفة الغربية	199

خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2016

571 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 26% من التمويل

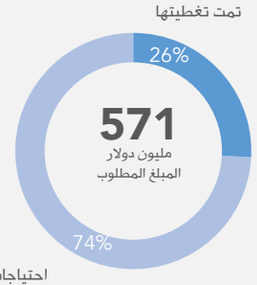

من الجهود المكثفة التي بذلتها السلطات الفلسطينية والإسرائيلية والأمم المتحدة. وتمت، بنهاية نيسان/أبريل 2016 إعادة بناء أو إصلاح ما يقرب من 23 بالمائة (4,064 منزلاً) من 18,000 منزل تقريباً دمرت أو لحقت بها أضرار بشكل كبير في عام 2014، وذلك بفضل مساعدات نقدية من وكالات الأمم المتحدة أو من مصادر دعم دولية أخرى.

ويبعث وضع المهجرين داخليا على القلق أيضا نتيجة لنقص التمويل للتدخلات الإنسانية الهادفة لتلبية احتياجات المأوى الفورية لهم: وتم تقديم 12 بالمائة فقط من التمويل المطلوب لمشاريع فريق المأوى لعام 2016 حتى نهاية آذار/مارس. ونظراً لمستويات التمويل المنخفضة التي تؤثر على غالبية المشاريع المشمولة في خطة الاستجابة الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تهدف إلى دعم واحد من بين ثلاثة فلسطينيين في عام 2016، فإن هذا الوضع لا يقتصر على فريق المأوى. ولم يتمّ تمويل سوى 20.5 بالمائة فقط من مجمل 571 مليون دولار أمريكي المطلوبة لعام 2016 مع نهاية آذار/مارس، مقارنة بنسبة 36 بالمائة في الفترة المقابلة في عام 2015.

حذر المنسق الخاص للأمم المتحدة، في أعقاب تصعيد العنف في غزة في أوائل أيار/مايو، من أن «الأحداث الأخيرة تظهر بوضوح أن شبح العنف يخيم بشكل ينذر بالشؤم على المنطقة. وما لم يتم بذل المزيد من الجهود وبشكل جذري لمعالجة الحقائق المزمنة في غزة، فإن المسألة لن تكون ما «إذا» كان تصعيد آخر سيحدث بقدر ما تكون «متى» سيحدث هذا التصعيد. مرة أخرى، أنا أشجع الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتهم لدعم إعادة إعمار، وإنعاش وتنمية غزة».

«مرة أخرى، أنا أشجع الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتهم لدعم إعادة إعمار، وإنعاش وتنمية غزة».

المنسق الخاص للأمم المتحدة
نيكولاي ملادينوف

خطر الترحيل القسري

إن الترحيل القسري للأشخاص المحميين من مكان إقامتهم الطبيعي محظور بموجب المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تحظر أيضا عمليات الإبعاد خارج الأرض المحتلة. تواجه الكثير من الأسر والتجمّعات الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خطر الترحيل القسري نتيجة للممارسات الإسرائيلية التي خلقت بيئة قسرية تمارس عليهم الضغوط للرحيل، وخاصة بسبب عدم توفر رخص البناء، والتي من المستحيل تقريبا الحصول عليها. يأخذ الترحيل القسري أيضا أشكالا أخرى رغم أن البدو والرعاة في المنطقة (ج) يتحملون وطأة هذا الضغط. والمقال أدناه هو جزء من سلسلة من المقالات الواردة في النشرة الإنسانية التي تسلط الضوء على الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة حيث يتعرض الفلسطينيون لخطر الترحيل القسري المتزايد.

الدكيكة، جنوب الخليل

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حالة الدكيكة في جنوب الخليل

أبلغت السلطات الإسرائيلية المحكمة الإسرائيلية العليا، في أوائل نيسان/أبريل 2016، نيتها «إعادة توطين» سكان تجمّع الدكيكة، وهو تجمّع بدوي صغير يقع بكامله في المنطقة (ج) في جنوب الخليل، إلى تجمّع بدوي مجاور وهدمت على الفور أكثر من 30 مبنى أقيمت خلال السنتين الأخيرتين.

الدكيكة هي موطن لما يقرب من 350 شخصاً، غالبيتهم مسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) كلاجئين. تم تهجير هذا التجمّع من جزء من أرض أجدادهم الخاصة والتي تبعد بضعة كيلومترات فقط عن موقعه الحالي خلال الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1948، وأصبحت أرض الأجداد هذه جزءاً من إسرائيل، ولم تسمح السلطات الإسرائيلية قط لسكان التجمّع بالعودة.

وأصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية أوامر هدم معلقة ضد غالبية منازل التجمّع ومبانيً أخرى بحجة عدم حصولها على رخص بناء. ومع هذا، من المستحيل تقريبا الحصول على هذه الرخص بسبب غياب مخططات تنظيمية مصادق عليه. وأدى عجز السكان عن البناء بشكل قانوني إلى أنّ أصبح التجمّع ضعيفاً بشكل كبير جدا ومعتمدا على المساعدات الإنسانية.

نظام تخطيط البناء الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج) يجعل من المستحيل تقريبا على الفلسطينيين الحصول على رخص البناء المطلوبة التي تصدرها إسرائيل

تم رفض مسودة مخطط تنظيمي قدمه التجمّع في عام 2012 بدعم من منظمتين إسرائيليتين (حاخامات من أجل حقوق الإنسان وبمكوم –مخططون من أجل حقوق التخطيط)، في شباط/فبراير 2014. ووفقاً للجنة التنظيم في الإدارة المدنية الإسرائيلية، فإن وجود هذا «التجمع من المباني» ككيان مستقل «غير قابل للاستمرار» ويجب إعادة توطين السكان في «بناء سكني» آخر.[1] اعترض التجمّع على هذا القرار باستئناف لدى المحكمة العليا الإسرائيلية وحصل على أمر قضائي مؤقت بتجميد أوامر الهدم حتى يتم الفصل في القضية.

وأبلغت السلطات المحكمة، في ردها على الاستئناف، أنها تقوم حاليا بإعداد مشروع تنظيم لثلاثة تجمّعات بدوية مجاورة، إحداها (حمايدة) قد يخدم في إعادة توطين سكان الدكيكة، رغم أن التجمّع يرفض الموقع البديل لأنه، من بين أسباب أخرى، يقع على مسافة عدة كيلومترات. ووافقت السلطات على تمديد تجميد 101 أمر هدم صدرت قبل تقديم الاستئناف، لكنها طالبت بتنفيذ 27 أمرا آخر فوراً (ضد 33 مبنى، نصفها ممول من الجهات المانحة) بزعم أنها بنيت في تاريخ لاحق. وتشمل هذه المباني خيام وأكواخ سكنية، وألواح شمسية، وخزانات للمياه، وحظائر للماشية ومطابخ.[2] ولا يزال الاستئناف معلقا.

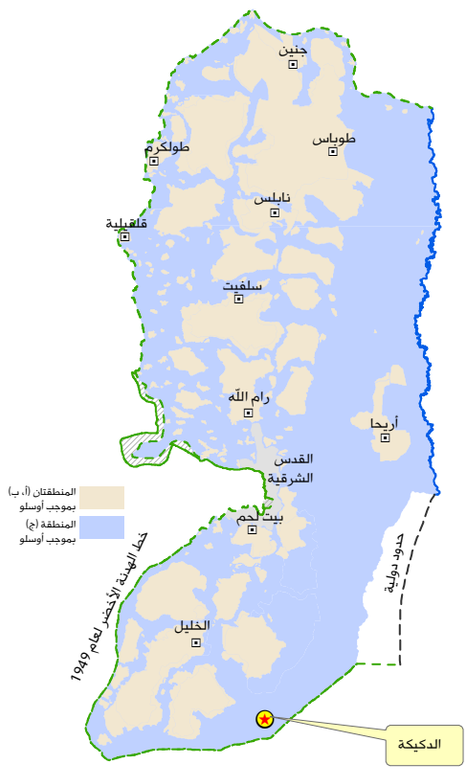

يعارض التجمّع بشدة «النقل» ويطالب بالحماية والمساعدة في موقعه الحالي، بما في ذلك تخطيط ملائم ورخص لمنازلهم وتصاريح لسبل عيشهم. وقال ممثل التجمّع، عودة نجادة، في جلسة استماع أمام الإدارة المدنية الإسرائيلية: «كان جزء من النقاش حول قضية ملكية الأرض. نحن نعرف من يمتلك كل سنتيمتر من الأرض. أنا أعيش في هذا المكان طيلة حياتي. ليس لدينا أية أرض أخرى. نحن نرفض الانتقال إلى أرض أناس آخرين، أو أن نسمح للآخرين بالدخول إلى أرضنا». ويتوقع أن مخطط «إعادة التوطين» المقترح سيعيق الوصول إلى أرض الرعي التقليدية ويقوض سبل العيش المعتمدة على الرعي.

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة في سياق حالات مماثلة للتجمّعات البدوية والرعوية في وسط الضفة الغربية وفي مسافر يطا (الخليل)، إلى أن إعادة توطين التجمّعات ضد إرادتهم، بما في ذلك نتيجة لخلق بيئة قسرية، قد يصل إلى اعتباره ترحيلا قسريا فرديا أو جماعيا.

عمليات الهدم تتواصل خلال نيسان/أبريل

30 من المباني التي هدمت في نيسان/أبريل قدمت كمساعدات إنسانية.

هدمت السلطات الإسرائيلية، أو فككت أو أغلقت 97 مبنى فلسطينياً في أنحاء الضفة الغربية في نيسان/أبريل، مما أدى إلى تهجير ما يقرب من 200 شخص وتضرر أكثر من 570 شخصاً. وتم هدم خمسة من هذه المباني كإجراء عقابي والبقية هُدّمت بسبب عدم حصولها على رخص بناء إسرائيلية. ووقعت 90 بالمائة من عمليات الهدم في نيسان/أبريل في المنطقة (ج). وقد تجاوز عدد المباني المستهدفة بالفعل في الأشهر الأربعة الأولى من العام (595) عدد المباني التي هُدّمت في عام 2015 برمته (547).

وكان ثلث المباني التي هدمت في نيسان/أبريل (30) قدمتها في السابق منظمات إغاثة كمساعدات إنسانية، بما في ذلك ثمانية مباني في التجمّعات البدوية المشار إليها أعلاه في منطقة شرق 1، وتبلغ قيمتها أكثر من 106,000 يورو. وبالتالي يصل عدد المباني المقدمة كمساعدات، والتي هُدّمت أو صودرت في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2016 إلى 170، أي بزيادة 60 بالمائة تقريبا مقارنة بعدد المباني التي هدمت في عام 2015 برمته.

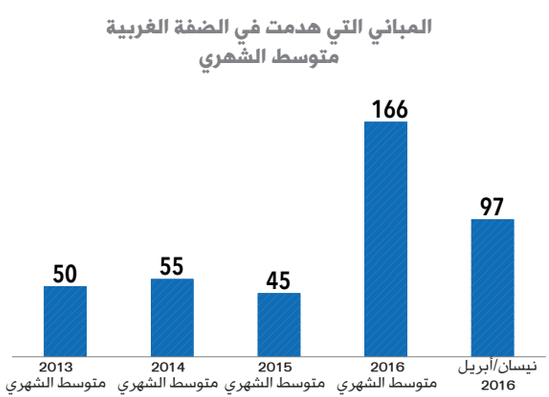

كان34 مبنى من المباني التي هُدّمت في أيار/مايو، بما في ذلك المباني المقدمة كمساعدات، في تجمّع خربة تانا الرعوي (نابلس) في المنطقة (ج)، والذي واجه الموجة الرابعة من عمليات الهدم حتى الآن في هذا العام. ويقع التجمّع، إلى جانب بؤرتين استيطانيتين إسرائيليتين، في منطقة مصنفة «كمنطقة إطلاق نار» لأغراض التدريب العسكري. وعلى الرغم من أن هذه البؤر الاستيطانية قد صدرت ضدها أوامر هدم، فلم يتم تنفيذ سوى القليل جدا منها في السنوات القليلة الماضية.

وهدم 16 مبنى آخر في خمس تجمّعات بدوية فلسطينية تقع شرق القدس في المنطقة (ج)، في منطقة مخصصة لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم (خطة شرق 1). وتعدّ هذه التجمعات من بين 46 تجمّعا بدويا في وسط الضفة الغربية تواجه خطر الترحيل القسري بسبب خطة أخرى «لإعادة التوطين» اقترحتها السلطات الإسرائيلية.

استئناف واردات الأسمنت إلى القطاع الخاص في غزة

أعاقت القيود التي استمرت 45 يوما إصلاح المساكن الخاصة

استأنفت السلطات الإسرائيلية في 23 أيار/مايو استيراد الأسمنت للقطاع الخاص في غزة بعد تعليق استمر 45 يوما. وأعلن منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، في بيان يرحب بالاستئناف أنّه «لا بد لكل الأطراف أن تتأكد من أن الأسمنت يصل إلى المستفيدين المستهدفين ويستخدم لأغراض مدنية فقط».

وأوقفت السلطات الإسرائيلية استيراد الأسمنت للقطاع الخاص في 3 نيسان/أبريل في أعقاب تحويله لغير المستفيدين الشرعيين. وتم تأكيد هذه القيود من جديد في 18 نيسان/أبريل عقب الإعلان عن اكتشاف نفق يمتد من غزة إلى داخل إسرائيل، وهو النفق الأول الذي يتم اكتشافه منذ عام 2014. وبالرغم من أنه تم اتخاذ الإجراءات لمعالجة هذه المخاوف، فقد أعاقت التوترات الشديدة في غزة وجنوب إسرائيل، وكذلك اكتشاف نفق ثانٍ في أوائل أيار/مايو المفاوضات.

تم استئناف استيراد الأسمنت الخاضع للمراقبة إلى غزة للقطاع الخاص في تشرين الأول/أكتوبر 2014، بعد فرض حظر شامل منذ فرض الحصار في حزيران/يونيو 2007، كجزء من آلية إعادة إعمار غزة. وآلية إعادة إعمار غزة هي اتفاقية مؤقتة بين حكومة فلسطين وحكومة إسرائيل، بوساطة الأمم المتحدة (انظر المربع). وبموجب هذه الآلية دخل أكثر من 680,000 طن من الأسمنت إلى غزة منذ ذلك الحين. منها 66 بالمائة دخلت منذ اقتراح «قناة المساكن» في تموز/يوليو 2015، من أجل بناء المنازل المدمرة كليا وبناء مساكن جديدة.

بقيت كمية محدودة من الأسمنت متوفرة، وتقدر بما يقرب من ثلث الواردات الشهرية السابقة. إن قنوات «المأوى» و«المساكن» التي تعمل في إطار آلية إعادة إعمار غزة ضرورية للمشاريع التي تمولها الجهات المانحة والتي تطبق منهج الاعتماد على الذات، ويشارك بموجبها مالكو المنازل أو التجمّعات في إعادة إعمار ممتلكاتهم الخاصة، مستفيدين من المتعاقدين فقط لبناء مبان متعددة

ساهم في المعلومات الواردة في هذا القسم فريق المأوى

واردات الأسمنت إلى قطاع غزة (بالشاحنة)

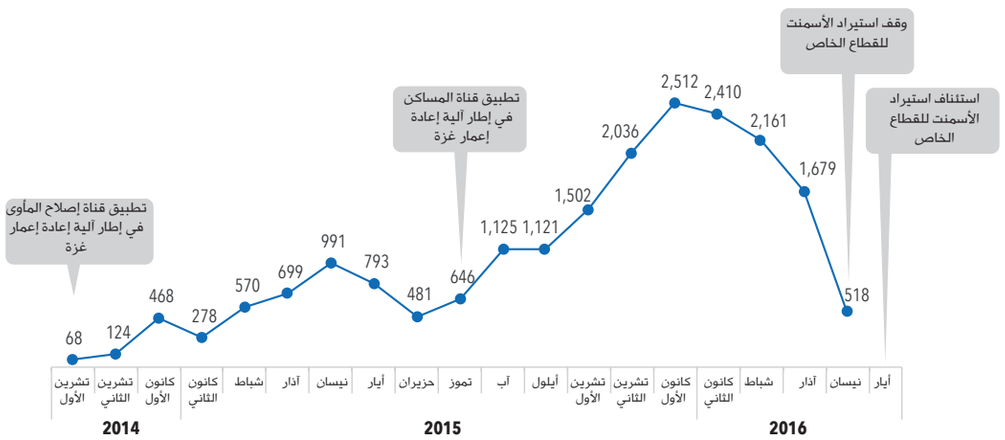

آلية إعادة إعمار غزة

تواصل الأمم المتحدة الدعوة لرفع كامل للحصار عن غزة في إطار قرار مجلس الأمن رقم 1860 (2009). وفي غضون ذلك تعمل آلية إعادة إعمار غزة كآلية مؤقتة لتمكين استيراد مواد مقيدة أخرى، بما في ذلك للأفراد في غزة دون الوصول إلى الأسواق الخارجية. اشترى ما يقرب من 101,000 أسرة عند نهاية نيسان/أبريل 2016، مواد في إطار آلية إعادة إعمار غزة لإصلاح منازل تضررت أثناء الصراع، واشترت 2,150 أسرة مواد لإعادة بناء منازل دمرت بالكامل. واشترى ما يقرب من 8,100 أسرة في سياق لا يتصل بصراع عام 2014، مواد لبناء منازل جديدة أو لإنهاء بناء بيوت بدأ بناؤها قبل صراع عام 2014. وتسهل آلية إعادة إعمار غزة أيضا الوصول إلى المواد لمشاريع أكبر، بما في ذلك المدارس، والمستشفيات، والطرق، والبنية التحتية للمياه، والأعمال الخاصة، ومرافق الخدمات العامة ومشاريع سكنية واسعة النطاق. واليوم، تم تقديم 870 مشروعاً من هذا النوع إلى آلية إعادة إعمار غزة، وتم إنهاء 105 مشاريع منها.

المالكين ومتعددة الطبقات أو لمشاريع البنية التحتية. استخدم منهج الاعتماد على الذات لإصلاح جميع الوحدات المدمرة تقريبا ولإعادة بناء ما يقرب من 73 بالمائة (3,760 من 5,163) من الوحدات المدمرة والتي تم إنهائها بالفعل، أو قيد البناء أو لديها تمويل محدد.

تمت إعادة بناء أو إصلاح ما يقرب من 23 بالمائة (4,065) من 18,000 منزل تقريبا دمرت أو تضررت بشكل كبير خلال الأعمال العدائية في عام 2014 بنهاية نيسان/أبريل 2016، وذلك في أعقاب مساعدات نقدية قدمتها وكالات الأمم المتحدة أو دعم دولي آخر.[3] وبقي ما يقدر بـ 70,000 مهجرين. ووفقا لاتحاد المقاولين الفلسطينيين، عطل النقص في الأسمنت أعمال 40,000 شخص يعملون في قطاع البناء.

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

النقص في التمويل يعيق الاستجابة الإنسانية

تم تلقي 20٪ فقط من التمويل المطلوب خلال الربع الأول من عام 2016

إنّ خطة الاستجابة الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة هي جزء من الخطة الإنسانية العالمية لعام 2016، والتي تطلبت رقما قياسيا يبلغ 20,1 مليار دولار أمريكي لتمويل العمليات الإنسانية في أنحاء العالم هذا العام. وقد انطلقت خطة الاستجابة الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة محلياً في شباط/فبراير وتخطط لدعم واحد من كلّ ثلاثة فلسطينيين بشكل ما من المساعدات الإنسانية في عام 2016.[4] وهي تشمل 206 مشاريع بقيمة 571 مليون دولار أمريكي، أي أقل بنسبة 19 بالمائة من المبلغ المطلوب في عام 2015. وتشارك 79 منظمة: 12 وكالة تابعة للأمم المتحدة، 36 منظمة غير حكومية دولية و31 منظمة غير حكومية وطنية. تم تحديد ثلث التمويل المطلوب تقريباً «كأولوية قصوى» للمساعدة في تحديد أين يجب تخصيص الموارد المحدودة أولاً. رغم أن خطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تشترك مع عمليات أخرى في أنحاء العالم في العديد من الخصائص، إلا أن السياق في الأرض الفلسطينية المحتلة فريد من نوعه – أزمة حماية ممتدة تنشا عن تأثير الاحتلال العسكري الذي يصل إلى عامه الخمسين. وتم دمج عامل النوع الاجتماعي (الجنسانية) في جميع أهداف خطة الاستجابة الإنسانية وجميع استراتيجيات الفريق لضمان حماية جميع أفراد السكان المتضررين وضمان التسليم الفعال والعادل للمساعدات الإنسانية.

75,000 شخص ما زالوا مهجرين في غزة

تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 حتى نهاية شهر أذار/مارس بنسبة 20,5 بالمائة مقابل 36 بالمائة للفترة المماثلة في عام 2015. وتم الحصول على 11 بالمائة فقط من التمويل المطلوب للمشاريع ذات «الأولوية القصوى» بينما المشاريع ذات «الأولويات الأخرى» لديها تغطية تمويلية بنسبة 19 بالمائة، رغم أن المبلغ المطلوب للمشاريع في الفئة الأولى أقل بشكل كبير منه في الفئة الثانية.

كان التمويل للفرق المعنية متناسقا نسبيا. فقد تلقى قطاع الأمن الغذائي معظم التمويل بالقيم المطلقة (58 مليون دولار أمريكي) ولكن لا يزال مبلغ 264,5 مليون دولار أمريكي مطلوبا لتنفيذ أنشطة المنظمات الشريكة في هذا القطاع لبقية العام. وتبقى الصحة والتغذية تعاني نقصاً

تقدم التمويل

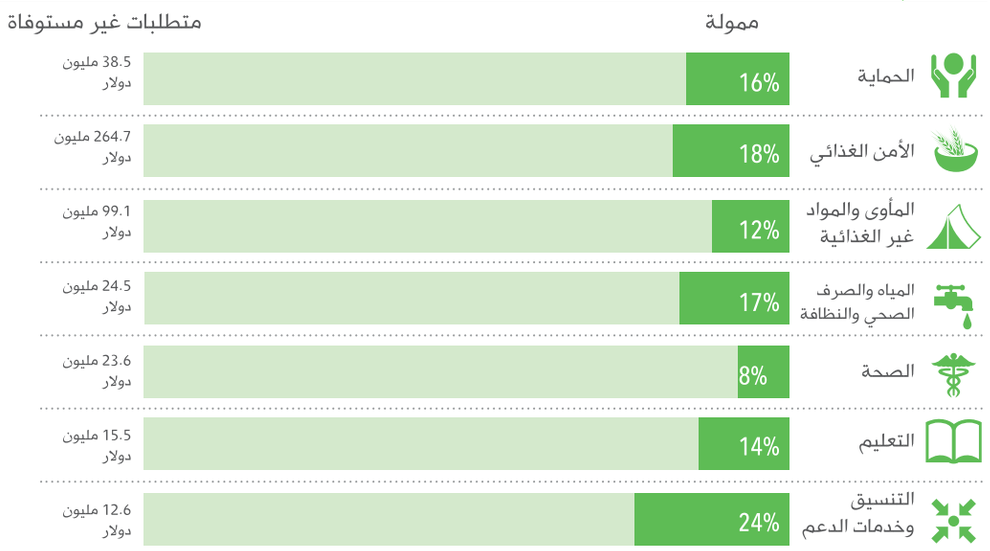

كبيراً في التمويل، وحيث أنها تلقت 2,1 مليون دولار أمريكي، أي 8 بالمائة من التمويل المطلوب، فقد أعاق ذلك قدرة الفريق على تنفيذ بعض أنشطته الرئيسية. تلقت مشاريع غزة تمويلاً أكبر من المشاريع الموجهة إلى الضفة الغربية (53,4 مليون مقابل 30,2 مليون دولار أمريكي) ذهب ما يقرب من 87 بالمائة من التمويل الذي تم تلقيه إلى وكالات الأمم المتحدة، بينما بقيت المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية تعاني نقصا كبيرا في التمويل.

فريق الحماية يستهدف 200,000 شخصا في عام 2016

يظل الحصول على المأوى مصدر قلق إنساني رئيسي

يقدر أن 990,000 شخص في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية يحتاجون لدعم طارئ وإنعاش مبكر في المأوى والمواد غير الغذائية الأساسية في عام 2016. تعالج خطة الاستجابة لفريق المأوى الناس الأكثر ضعفا، ما يقرب من 200,000 شخص، والذين تم تهجيرهم أو يواجهون خطر التهجير بسبب الكوارث البشرية أو الطبيعية. تم طلب حوالي 112 مليون دولار أمريكي من خطة الاستجابة الإنسانية.

تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 بنسبة 20,5 بالمائة مقارنة مع 36 بالمائة في الفترة المقابلة في عام 2015

وتلقى فريق الحماية اعتبارا من نهاية آذار/مارس 12 بالمائة من التمويل المطلوب، مغطياً أربع من 15 وكالة (اثنتان من الأمم المتحدة واثنتان من المنظمات غير الحكومية الدولية) وخمسة من 24 مشروعاً مشمولة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016.[5]

مكن التمويل الشركاء من تقديم المساعدات لفصل الشتاء، بما في ذلك إصلاح أو تحسين مراكز الإيواء المتضررة أو غير الكافية، لما يزيد عن 7,500 أسرة في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وتزويد 1,370 أسرة ضعيفة في غزة بالمواد غير الغذائية الطارئة في أعقاب فيضانات الشتاء. تلقى ما يقرب من 1,100 أسرة مساعدات نقدية للمأوى المتنقل وتلقت 50 أسرة مهجرة وحدات إيواء خشبية متنقلة. وتم تقديم المساعدة لـ 84 أسرة في الضفة الغربية بعد عمليات الهدم في الربع الأول من العام 2016 واتخاذ إجراءات للتخزين المسبق للمساعدات من أجل الاستجابة المستقبلية.

لكن لا تزال هناك تحديات كبيرة، إذ يفرض المعدل المرتفع جداً لعمليات الهدم في الضفة الغربية، الذي يحدث في المنطقة (ج) حتى الآن في عام 2016، ضغوطاً شديدة على نظام الاستجابة وعلى متطلبات التمويل للمنظمات التي تقدم المساعدات، اذا ما استمر التوجه الحالي.[6] ويصبح توفير مثل هذه المساعدات تحدياً بشكل متزايد نتيجة لمنع، ومصادرة/استيلاء أو حجز السلع الإنسانية واعتقال الموظفون المشاركين في الاستجابة. المطلوب بصورة ملحة هو إجراءات لحماية كل من التجمّعات وعمليات إيصال المساعدات ومنع التأخيرات للتجمّعات التي تحتاج لهذه المساعدات، وكذلك لمعالجة نقاط الضعف التي تساهم في التهجير.

لا يزال أكثر من 75,000 شخص مهجرين في غزة، بعد مرور ما يقرب من عامين على انتهاء الأعمال العدائية في عام 2014 وبعد شتاء ثان. وتتفاقم حالة الضعف للمهجرين نتيجة للنقص الحاد في المساعدات الخاصة بالحلول المؤقتة، والتي حصلت على تمويل بنسبة 9 بالمائة فقط. وهناك حاجة ملحة لتوفير الدعم المتواصل للفئات الأكثر ضعفاً من هذه الأسر ووضعها في سلم الأولويات في جهود إعادة الإعمار: ولا تزال هناك فجوة في التمويل لأكثر من 4,700 وحدة. وكذلك، تسبب البطء في إنفاق التمويل على إعادة الإعمار والقيود على المواد في إطالة التهجير، وقد تفاقم ذلك بالقيود المفروضة منذ أوائل نيسان/أبريل على استيراد الأسمنت إلى غزة للقطاع الخاص (انظر المادة المرفقة).

انخفاض التصاريح الموافق عليها للموظفين المحليين العاملين مع المنظمات الدولية لمغادرة/دخول غزة.

كذلك تفرض السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع قيودا على هؤلاء الموظفين

انخفضت معدلات الموافقة على طلبات التصاريح للموظفين المحليين العاملين مع المنظمات الدولية (الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية) للخروج وإلى قطاع غزة ودخوله بشكل كبير في عام 2016. تم منح 119 موظفاً من أصل 128 موظفا محليا تصاريح [غالبيتهم يعملون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)] الذين قدموا طلبات في كانون الثاني/يناير، أي أن متوسط الموافقة بلغت نسبته 93 بالمائة. وانخفض هذا المتوسط إلى 83 بالمائة في شباط/فبراير (53 موافقة من أصل 64 طلبا)، إلى 57 بالمائة في آذار/مارس (35/62)، قبل أن ينخفض بشكل حاد إلى 24 بالمائة في نيسان/أبريل (18/74). وتراوح متوسط الموافقة السنوي على مدى السنوات الخمس الماضية بين 72 و84 بالمائة.

تعيق القيود المفروضة على الموظفين المحليين قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدة والحماية للفلسطينيين في غزة.

ما يثير القلق كذلك، أنه تمت الموافقة على 19 بالمائة فقط (17/74) من مجموع طلبات الحصول على تصاريح للفترة الزمنية المطلوبة في نيسان/أبريل مقارنة مع 23 بالمائة في آذار/مارس. وتمت الموافقة على خمسة بالمائة (4/74) أخرى من التصاريح لفترة زمنية أقصر من المطلوب، وغالبية طلبات الحصول على تصاريح لمدة ثلاثة أشهر تمت الموافقة عليها لمدة شهر واحد فقط، أو لفترة قصيرة تبلغ أسبوعا واحدا. رغم أن الرقم أقل بكثير من الرقم المكافئ في آذار/مارس، 34 بالمائة (21/62)، ويعزى ذلك جزئيا إلى الزيادة الكبيرة في معدل الطلبات المرفوضة في نيسان/أبريل (35 بالمائة مقابل 21 بالمائة في آذار/مارس). وكذلك، فإن عدد التصاريح التي لا تزال معلقة في نهاية نيسان/أبريل، 39 بالمائة، أعلى من العدد المماثل لشهر آذار/مارس الذي بلغ 30 بالمائة. وهناك أيضا أربع حالات لمصادرة التصاريح التي تمت الموافقة عليها من الموظفين عند معبر إيريز. ولم ترد تقارير عن حالات مصادرة في نيسان/أبريل؛ لكن هذا يعود جزئيا لانخفاض معدلات الموافقة على التصاريح وما ينتج عنه من انخفاض في سفر موظفي الأمم المتحدة المحليين في غزة.

تعيق هذه القيود المفروضة على الموظفين المحليين قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدة والحماية للفلسطينيين في غزة. منعت السلطات الإسرائيلية موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الذين هم مواطنين فلسطينيين في إسرائيل من دخول غزة منذ تموز/يوليو، استناداً إلى دواعٍ أمنية، وتمت الموافقة فقط على حالات طارئة من سكان القدس الشرقية.[7] وقبل هذه القيود، قدمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية 170 طلباً في المتوسط للحصول على تصاريح لهاتين الفئتين. كذلك، تعرض مجال العمل للمنظمات التي تقدم المساعدات داخل غزة للضغط في الأشهر القليلة الماضية من قبل السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة، والتي حدّت من حركة الموظفين والوصول إلى مناطق محددة، بحجة المخاوف الأمنية.

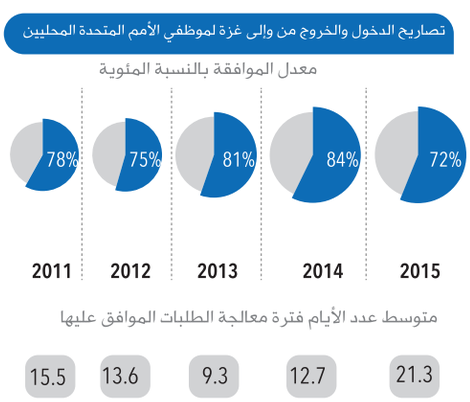

باختصار

توسيع نطاق الصيد أدى إلى ارتفاع كبير في الصيد

شددت إسرائيل القيود على وصول الفلسطينيين إلى البحر وإلى الأراضي الواقعة بالقرب من السياج مع إسرائيل منذ أيلول/سبتمبر 2000-مناطق مقيدة الوصول -متذرعة بدواعي أمنية. وقد تم فرض هذه القيود من خلال إطلاق الذخيرة الحية، وتدمير الممتلكات، والاعتقالات، ومصادرة المعدات. وبينما تنوعت القيود المتعلقة بالبحر، بالنسبة للجزء الأكبر منذ عام 2006 سمح للصيادين بالوصول إلى أقل من ثلث مناطق الصيد المخصصة لهم بموجب اتفاقات أوسلو: ستة من أصل 20 ميلا بحريا. وتشكل الأسماك، وخاصة السردين، المصدر الرئيسي للبروتين، والمغذيات الدقيقة وأحماض أوميغا 3 الدهنية الأساسية للفلسطينيين في غزة ويساهم في التنوع الغذائي. وتميل الأسماك المتوفرة في منطقة الستة أميال بحرية إلى التناقص في الحجم، مما يحد من نوع الشباك التي يمكن استخدامها، ويقلل قيمة الصيد ويقوض استدامة الموارد البحرية. يعتمد أكثر من 35,000 فلسطيني على هذه الصناعة كمصدر لكسب أرزاقهم.

يعتمد أكثر من 35,000 فلسطيني على صناعة الصيد كمصدر لكسب أرزاقهم.

وسعت السلطات الإسرائيلية منطقة الصيد على طول ساحل غزة الجنوبي إلى تسعة أميال بحرية في الثالث من نيسان/أبريل 2016، بينما احتفظت بحد الستة أميال بحرية الحالي للصيد على طول الساحل الشمالي. بلغ حجم الصيد في نيسان/أبريل 446,8 طن، أي بزيادة كبيرة مقارنة مع 81,2 طن في نيسان/أبريل 2015. وكانت هناك زيادة ملحوظة أيضاً في صيد أربعة أنواع من السمك، مثل الهامور الأبيض، والذي يعتبر مفيدا بشكل خاص، مع ارتفاع في الصيد من طن واحد في آذار/مارس 2016 إلى ما يقرب من ثمانية أطنان في نيسان/أبريل، بعد توسيع نطاق الصيد.

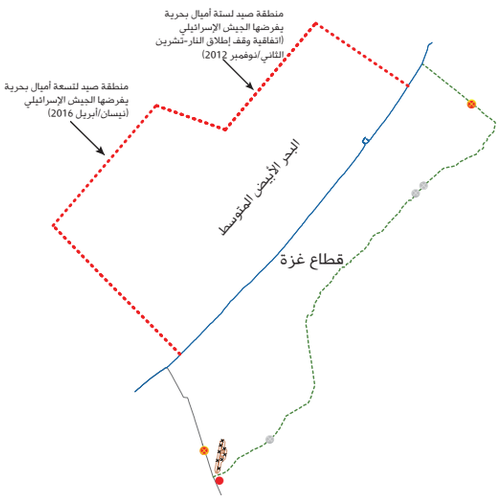

انقطاعات حادة في الكهرباء في غزة

أغلقت محطة الكهرباء في غزة بالكامل في 8 نيسان/أبريل بعد استنفاذ احتياطاتها من الوقود بسبب النقص في التمويل. وأدى ذلك إلى انقطاع الكهرباء لمدد تتراوح بين 18 ساعة و20 ساعة يومياً، أي أعلى من معدل ال 12 ساعة سابقاً، مما زاد من تقويض تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك تزويد الأسر بالمياه. وأدى النقص الحاد في الوقود بمحطة الكهرباء في غزة لأن تعمل بنصف قدرتها (60 من 120 ميجاوات) أو أدنى منذ تموز/يوليو 2013 وأجبرت على الإغلاق في عدة مناسبات. وتعتمد غزة على شراء الكهرباء، بالإضافة إلى محطة توليد الطاقة في غزة، من إسرائيل (120 ميجاوات) ومن مصر (30 ميجاوات). وتقلص احتياطي الكهرباء بشكل أكبر في الجزء الأول من أيار/مايو عندما توقف خطا الطاقة من مصر عن العمل.

أعيقت قدرة سلطة الطاقة في غزة على شراء الوقود لتشغيل المحطة بشكل متزايد منذ بداية العام 2016، عقب تغيير في الترتيبات مع وزارة المالية التي مقرها رام الله، والتي زودت محطة الكهرباء في غزة بإعفاء كامل من ضرائب الوقود في عام 2015. وتقلص نطاق هذا الإعفاء تدريجيا منذ كانون الثاني/يناير، مما زاد من تكلفة الوقود بشكل كبير. استمرت مساهمات الوقود الطارئة من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لخدمات المياه، والصرف الصحي، والصحة وجمع النفايات الصلبة الحرجة، وفي الأساس لتشغيل المولدات الاحتياطية.

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
محطة توليد الطاقة في غزة

تم التوصل إلى حل جزئي للخلاف بشأن ضرائب وقود محطة الكهرباء في غزة في نهاية نيسان/أبريل، بإعلان وجوب إعفاء غزة جزئيا من دفع ضرائب الوقود هذا الصيف. وأعلن في 16 أيار/مايو بأنه ستكون هناك عودة لبرنامج تقنين الكهرباء لفترات ثماني ساعات متبوعة بثماني ساعات دون كهرباء في جميع أنحاء غزة. واستأنف أحد خطوط الطاقة من مصر عمله أيضا.

الهوامش

1. محكمة العدل العليا 2733/14، مجلس قروي الدكيكة وآخرون ضد وزارة الدفاع وآخرين، رد الدولة، الفقرة. 24 [باللغة العبرية].
2. نفس المصدر.
3. فريق المأوى فلسطين: تقرير فريق المأوى الشهري، نيسان/أبريل 2016.
4. النسخ الكاملة لخطة الاستجابة الإنسانية والنظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية الكامنة متاحة على: https://www.ochaopt.org/page/humanitarian-response-plan-2016.
5. يشمل التقدم الذي أبلغ عنه في الربع الأول من عام 2016 بعض المساهمات نتيجة للأموال المنقولة أو المشاريع/المنظمات غير الحكومية الدولية تماشيا مع مشاريع خطة الاستجابة الإنسانية، ولكن دون أن تكون مشمولة بها.
6. الملاحظ أن شهر شباط / فبراير 2016 شهد العدد الأكبر من المباني التي هدمت في شهر واحد منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق عمليات الهدم بشكل منهجي في عام 2009.
7. كشفت الحكومة الإسرائيلية في تموز/ يوليو 2015 أن اثنين من مواطنيها دخلا قطاع غزة في حادثين منفصلين منذ أيلول / سبتمبر 2014. ووفقا للسلطات الإسرائيلية، كلا الرجلين، أحدهما من أصول أثيوبية والآخر بدوي، مدنيان يعانيان من مشاكل نفسية.